

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 19 نوفمبر 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6187)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02

استضافة الأولمبياد الخاص

### الإمارات اليوم

03

الإمارات والطاقة المتجددة

### تقارير وتحليلات

04 أسباب انسحاب روسيا من «المحكمة الجنائية الدولية» ودلالات ذلك بالنسبة إلى الشأن السوري

05 «المؤشر السنوي للقوة الأمريكية»: انحدار القوة العسكرية في عام 2017

07 هل يمكن أن يتنصل ترامب من الاتفاق النووي؟

### شؤون اقتصادية

08 النفط يرتفع 5% خلال الأسبوع وسط آمال بتوصل أوبك لاتفاق

### من أنشطة المركز

09 تماشياً مع مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة بتخصيص 2016 عاماً للقراءة.. «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يهدي «دائرة الأشغال والخدمات العامة» في أم القيوين مجموعة من أحدث إصداراته

11 «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» ينظم محاضرة عن «التسامح في الإمارات»



## استضافة الأولمبياد الخاص

جاء إعلان مجلس إدارة الأولمبياد الدولي الخاص فوز العاصمة أبوظبي بحق تنظيم دورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام 2019 واستضافتها؛ ليضيف بنداً جديداً إلى قائمة الإنجازات الطويلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وليعزز مكانتها الراسخة على المستوى الدولي، بصفتها واحدة من أهم الدول وأكثرها قدرة على استضافة الفعاليات الدولية الكبرى، وتنظيمها؛ وهو ما لا ينافسها فيه كثير من الدول، بما في ذلك دول العالم الصاعد والمتقدم، ناهيك بالطبع عن دول العالم النامي.

وما يبعث على الفخر هنا هو أن اختيار مجلس إدارة الأولمبياد الدولي الخاص لأبوظبي جاء بناءً على تصويت بالإجماع على منحها هذا الحق؛ ما يضيف على قرار المجلس أهمية كبيرة؛ إذ إنه يشير إلى الثقة الكبيرة التي باتت تحوزها دولة الإمارات العربية المتحدة في محيطها العالمي، وهي الثقة التي لا تقتصر على ثقة دول العالم بقدرة الإمارات على تنظيم واستضافة الأولمبياد وما يماثله من فعاليات دولية كبرى؛ لكن الأمر يتعدى ذلك بكثير، حيث إن هذه الثقة الكبيرة -التي هي موضع تقدير بطبيعة الحال- تأتي من خلال النهج الذي تتبعه دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها مع دول العالم كافة، ذلك النهج الذي يقوم على الكثير من الأسس والمبادئ، التي من بينها الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ ما ساعدها على بناء نسيج قوي من العلاقات الإيجابية مع دول العالم ومناطقه كافة.

وهناك زاوية أخرى تضيف على استضافة دولة الإمارات لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية عام 2019 المزيد من الأهمية؛ إذ إن هذه الدورة يشارك فيها أصحاب الإعاقات الذهنية من أكثر من 170 دولة على مستوى العالم؛ في دليل جديد على الدور الكبير الذي تمارسه دولة الإمارات العربية المتحدة في دمج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في محيطهم المجتمعي، وهو الدور الذي لا يقتصر على المستوى المحلي فقط، بل إنه يتسع إلى المستويين الإقليمي والعالمي؛ وهو ما يجب أن تفخر به الإمارات، كما صرّح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، لدى مباركته هذه المناسبة من خلال حسابه الرسمي في شبكة «الإنترنت» بقوله إن استضافة تلك الدورة وتنظيمها هما «مصدر إلهام وفخر لأول دورة أولمبية تقام في منطقة الشرق الأوسط».

إن الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة، والاهتمام الذي توليه لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك المكانة التي تضطلع بها في احتضان الفعاليات الكبرى، ما هي إلا نتاج لرؤية ثابتة لقيادتنا الرشيدة، ودعمها المتواصل لهذه الجهود، وهو ما لخصه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بقوله: «دعم أخي (صاحب السمو الشيخ) محمد بن زايد آل نهيان (ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله) لهذا الأولمبياد الخاص وللملايين الرياضيين المنتسبين إليه يعبر عن شخصيته الإنسانية العالمية الداعمة لروح التحدي الرياضي».

إن احتضان دولة الإمارات العربية المتحدة للفعاليات الكبرى ليس بالأمر الجديد، لكنها تمكّنت على مدار السنوات الماضية من استقطاب الكثير من تلك الفعاليات، بل سجّلت نجاحات كبيرة في احتضانها وتنظيمها، ومن بينها سباقات السيارات «فورمولا 1»، وهذا إلى جانب الفعاليات والمعارض الدولية المتخصصة، التي يجري تنظيمها على أرض الإمارات بشكل سنوي، والتي أصبحت علامات فارقة في أجندة الفعاليات الدولية، ويقصدها متخذو القرار والأكاديميون والشخصيات العالمية من جميع أنحاء العالم؛ في تعبير عن الثقة والتقدير اللذين يكونونهما للإمارات وإمكاناتها وصورتها المشرفة حول العالم.

## الإمارات والطاقة المتجددة

تخطو دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات ثابتة وناجحة نحو مستقبل زاهر ترسم ملامحه بكل إبداع الرؤى الطموحة لقيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بما تعكسه من نظرة مستقبلية حكيمة تحرص على استثمار كل الجهود والطاقات البشرية والمادية التي تملكها الدولة على النحو الأمثل؛ ما يعزز بناء مستقبل مشرق للأجيال القادمة. وفي هذا السياق، وفي ظل المتغيرات التي يفرضها العالم علينا، يأتي اهتمام الدولة الكبير بمجال الطاقة المتجددة؛ حيث باتت الإمارات تتبني توجهاً واضحاً نحو خيارات الطاقة المتجددة وبدائلها، كأحد متطلبات وشروط بناء نموذج تنموي وطني مستدام، يستطيع توفير الحياة الكريمة للأجيال الحالية، ويحمي حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد، وفي الحصول على بيئة نظيفة، في آن واحد، وضمن هذا الإطار تُعدُّ الإمارات، اليوم، إحدى الدول السبّاقة من حيث الاهتمام الفعلي بقضايا التنمية والاستدامة.

وفي إطار الإشادة بتلك الجهود، وصف عدنان أمين، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا» دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها تُعدُّ من الدول الملهمة وهي النموذج في موضوع الطاقة المتجددة، مشيراً إلى ما حقته من إنجازات عالمية على هذا الصعيد، وقال «إن الإمارات نجحت في خفض تكلفة إنتاج الطاقة، وفق ما سجّلته إمارة دبي بتكلفة 2.99 دولار للكيلووات من الطاقة الشمسية»، مشيراً إلى أن أبوظبي في طريقها إلى إعلان تكلفة أقل قريباً. وأشار -في تصريحات صحفية خلال الجلسات التشاورية التي عُقدت قبيل انطلاق «قمة التغير المناخي» في مراكش بالمملكة المغربية- إلى أن تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة تنخفض الآن، مشيراً إلى أن الاجتماع ناقش نجاح دبي في إنتاج الطاقة المتجددة بسعر معقول.

وتعكس تلك الإشادة المهمة النهج الشامل الذي تبنته الإمارات لبناء قطاع طاقة متجددة ونظيفة في مختلف فروعها، قائم على المعرفة من خلال مبادرات الطاقة المتجددة ومشروعاتها في مجتمعات مختلفة حول العالم، بالإضافة إلى حرصها على إقامة شراكات دولية في هذا المجال، وكذلك تخصيصها الاستثمارات اللازمة من دون قيود أو حدود؛ ما يسمح لها بالتحرك بحرية والإسهام في الجهود العالمية في نطاق الابتكار وإنتاج التطبيقات والأدوات الجديدة، وتعكس تلك المساعي الدؤوبة استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة الداعمة للتنمية المستدامة في مختلف المجالات، التي ترجمتها «رؤية الإمارات 2021» الرامية إلى تحقيق التنمية القائمة على اقتصاد معرفي مستدام، كما تعكس الدور القيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع الطاقة المتجددة العالمي؛ كونها هي المحرك الأول للاستثمار في الطاقة المتجددة بالمنطقة.

وتبرهن دولة الإمارات، يوماً تلو الآخر، على وعيها أن الاستعانة بهذه الأنواع الآمنة والمستدامة من الطاقة لم تُعدُّ خياراً، بل إنها أصبحت ضرورة، لا تنحصر أهميتها في الجانب الاقتصادي فقط، بل إنها ذات أبعاد تنموية عديدة، تتمثل في إسهام مصادر الطاقة المتجددة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة عبر حلول صديقة للبيئة، والتخفيف من أزمة ندرة الموارد الطبيعية وتزايد الضغط عليها بسبب نمو السكان، بالإضافة إلى الحد من مظاهر التلوث البيئي والأخطار الطبيعية التي يتعرض لها العالم.

وتتسم خطط الإمارات وبرامجها في مجال الطاقة المتجددة بالطموح الذي لا تحده حدود؛ فهي لا تدخر جهداً في مواكبة كل ما هو جديد عالمياً بهذا المجال، وتُعدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول الأكثر اهتماماً بالتنمية المستدامة، وتعدُّها غاية رئيسية لعملها التنموي؛ فهي من أكثر الدول اهتماماً بالطاقة المتجددة، على الرغم من كونها واحدة من الدول النفطية، وينبع هذا الاهتمام الجلي من طموحها إلى أن تكون واحدة من أكثر دول العالم استثماراً في الطاقة المتجددة، والأكثر رغبة في التحول إلى عصر طاقة المستقبل.



## أسباب انسحاب روسيا من «المحكمة الجنائية الدولية» ودلالات ذلك بالنسبة إلى الشأن السوري

أعلنت روسيا، الأربعاء الماضي، رسمياً انسحابها من المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت عام 2000 للنظر في جرائم الحرب في العالم، على خلفية ما قالت موسكو إنه «فشلها في تلبية تطلّعات المجتمع الدولي». وتمثل هذه الخطوة ضربة للمحكمة، التي تواجه انتقادات شديدة بسبب انتقائيتها، وفي الوقت نفسه عجزها عن تحقيق الهدف الذي قامت من أجله. فما أسباب الانسحاب الروسي من المحكمة؟ وما دلالاته بالنسبة إلى الشأن السوري وانتهاكات قوانين الحرب في الصراعات القائمة؟

في سوريا، خاصة مدينة حلب، التي تعرّضت على مدار الأشهر الماضية لحملة تدمير منظّمة استهدفت مباشرة مناطق مدنية ومستشفيات ومراكز صحية، وحتى قوافل إغاثة إنسانية. وكان آخر الجهود في هذا السياق ما أعلنه وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك إيرولت، من أن بلاده ستطلب من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في «جرائم الحرب» بمدينة



يأتي سحب روسيا توقيعها من نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية بعد أن أعلنت دول أخرى عدّة انسحابها من المحكمة؛ وقد برّرت روسيا الانسحاب بأنه يعود إلى أن المحكمة لم تكن على مستوى الآمال التي علّقت عليها «ولم تتحول قطّ مؤسسة مستقلة فعلياً تشكل مرجعية في العدالة الدولية». وهناك بالفعل شعور عام في المجتمع الدولي

حلب السورية، التي لا تزال تتعرض للقصف من المقاتلات الروسية وطائرات النظام السوري. وقد سبق أن تحدث وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، عن وقوع أفعال ترقى إلى جرائم حرب، وتستدعي التحقيق الدولي، وقد أكد ذلك مراراً الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون. ولأن روسيا هي المقصودة من مثل هذا التحقيق؛ فقد عبّرت عن استغرابها المسعى الفرنسي، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية، ماريا زاخاروفا «من الخطر للغاية اللعب بمثل هذه العبارات»، وأشارت إلى أن جرائم الحرب تقع كذلك على كاهل المسؤولين الأمريكيين.

أن المحكمة فشلت في القيام بمهامها، وأنها أظهرت عجزاً واضحاً في التعامل مع اتهامات بارتكاب جرائم حرب في الكثير من مناطق الصراعات في العالم؛ كما أنها كانت انتقائية في تناولها الملفات التي تحقق فيها، حيث ركزت على الانتهاكات التي قام بها مسؤولون من دول العالم الثالث، خاصة إفريقيا، بينما لم تقم بتحريك ملفات مهمة قُدّمت إليها عن انتهاكات صارخة لقوانين الحرب الدولية وارتكاب جرائم حرب موثقة، كما حدث بغزة في أثناء الحروب التي شنتها إسرائيل على الفلسطينيين، وكذلك اتهامات بجرائم حرب ارتكبتها جنود أمريكيون في الدول التي تدخلت فيها واشنطن عسكرياً كأفغانستان والعراق.

ومع ذلك فإن المضيّ قدماً في موضوع التحقيق بجرائم حرب في سوريا لن يكون أمراً سهلاً حتى من الناحية القانونية الصرفة، فسوريا ليست عضواً في المحكمة، كما أن روسيا لم تعد عملياً كذلك، وسيكون الطريق الوحيد لإحالة القضية السورية إلى «الجنائية الدولية» هو «مجلس الأمن الدولي» الذي أصبح، واقعياً، شبه مشلول بالنسبة إلى الشأن السوري؛ حيث تتمتع روسيا بحق النقض، ولن تتردّد في نقض مشروع يهدف إلى إحالة ملف القضية إلى «الجنائية الدولية». وفي المجمل؛ فإن من شأن انسحاب روسيا والانسحابات الأخرى من المحكمة أن تضعف التزام الدول القوانين الدولية الخاصة بالحرب؛ ما قد يشجّع على ارتكاب المزيد من جرائم الحرب.

ومع كل ذلك؛ فإن انسحاب روسيا لا يتعلق بفاعلية المحكمة، أو استقلاليتها، ولكنه يرتبط بشكل مباشر بمخاوف روسيا من أن تباشر المحكمة التحقيق في ارتكاب القوات الروسية جرائم حرب في أثناء الحروب التي خاضتها سابقاً مع جورجيا، وتخوضها حالياً في سوريا. وتتهم المحكمة القوات الروسية وميليشيات أوسيتية بارتكاب جرائم حرب في أثناء الحرب الروسية-الجورجية التي اندلعت في أغسطس 2008. وبرغم أن هذه الاتهامات ليست جديدة، ولم تأخذ نصيبها من التحقيق المناسب لاعتبارات مختلفة؛ فإن أكثر ما يقلق روسيا هو المساعي الغربية للتحقيق في جرائم حرب ارتكبت على مرأى ومسمع من العالم

## «المؤشر السنوي للقوة الأمريكية»: انحدار القوة العسكرية في عام 2017

نشرت مؤسسة «هيريتيج فاونديشن»، بموقعها الرسمي في شبكة الإنترنت «مؤشر القوة العسكرية الأمريكية لعام 2017»، وقد كشف هذا المؤشر عن ارتفاع حجم التهديدات الموجهة إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، الآتية في الأساس من روسيا وإيران وكوريا الشمالية، إلى جانب تهديدات الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان.



حالتين من حالات الطوارئ الإقليمية الكبرى». ويقول التقرير إن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها، منذ الحرب العالمية الثانية، متورطة في حرب «ساخنة» رئيسية بشكل متكرر كل 15 سنة، أو 20 سنة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على وجود قوات كبيرة في أوروبا والكثير من المناطق الأخرى؛ ومن أجل ذلك فقد اعتمد التقرير في تقييم كفاية القوات الأمريكية، التي تضطلع بهذه المسؤوليات اليوم، على قدرتها على المشاركة في الحروب، وهزيمة اثنين من المنافسين الرئيسيين في الوقت نفسه تقريباً.

وقد ركز المؤشر على ثلاث مناطق يمكن للقوات الأمريكية العمل من خلالها لحماية مصالح بلادها، وهي: أوروبا والشرق الأوسط وآسيا؛ نظراً إلى تقاطع المصالح الحيوية واللاعبين القادرين على تحدي تلك المصالح، وفيما يلي شرح تفصيلي لمعطيات الأوضاع في تلك المناطق: فأوروبا تُعدُّ دون غيرها بيئة مستقرة وناضجة وصديقة، وموطناً لأقدم الحلفاء المقربين من الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترتبط بها بموجب معاهدة وعلاقات اقتصادية وثقافية عميقة الجذور، كما أنها تُعدُّ منطقة مستقرة سياسياً، ولديها اقتصادات قوية، وجيوش -برغم تقليصها- حديثة نسبياً، وبالنظر إلى الوجود الأمريكي القديم في أوروبا، الذي تدعمه البنية التحتية الراسخة هناك، والتنسيق القوي بين الطرفين (الأوروبي

أوضح المؤشر أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بقوة عسكرية من أجل حماية أراضيها في المقام الأول ضد أيِّ هجوم، وكذلك حماية مصالحها في الخارج، وهناك استخدامات ثانوية لتلك القوة، مثل مساعدة السلطات المدنية في أوقات الكوارث، وبشكل عام فالغرض الأساسي من تلك القوة هو تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من فرض إرادتها على العدو عند الضرورة. ووفقاً للمؤشر المذكور -الذي يقيس سهولة عمل القوة العسكرية الأمريكية وصعوبته في المناطق الرئيسية على أساس التحالفات القائمة، والاستقرار السياسي الإقليمي، ووجود قوات عسكرية أمريكية، وحالة البنية التحتية الرئيسية- يتم تقييم التهديدات على أساس السلوك والقدرات المادية للاعبين الذين يشكلون تحديات للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل يتم قياس القوة العسكرية الأمريكية، من حيث قدرتها وحدائتها، والقدرة على العمليات، والجاهزية لتنفيذ المهام الموكلة إليها بنجاح، وبهذا الشكل يوفر المؤشر المعلومات لصانعي السياسات الذين يسعون إلى معرفة مدى قدرة القوة العسكرية في الدفاع عن المصالح الوطنية الأمريكية، وهو أمر مهم، حيث تتطلب أي مناقشة للقدرة الإجمالية، أو زيادة القوة العسكرية اللازمة لمواجهة التهديدات للمصالح الأمنية الأمريكية، فهماً واضحاً للمصالح التي يتعيّن الدفاع عنها.

ووفق التقرير؛ فإنه من أجل الدفاع عن تلك المصالح على نحو فعّال، وعلى نطاق عالمي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى قوة عسكرية ذات حجم كافٍ، أو ما يُعرّف في وزارة الدفاع بـ«القدرة»، ونظراً إلى الكثير من العوامل المتداخلة؛ فإن تحديد حجم تلك القوة بات أمراً معقداً، ومع ذلك فقد تمكنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ومجلس الشيوخ، ووزراء الدفاع (البنجاجون)، من وضع معيار منطقي وثابت لتحديد تلك القوة هو: القدرة على التعامل مع حربين كبيرتين، أو

في مؤشر العام الماضي؛ حيث واصل الجيش تبديل قوامه النهائي والتحديث لتحسين جاهزيته للعمليات الحالية، وقد مكّن قبول المخاطر في هذه المناطق الجيش من الاحتفاظ بثلث قوته عند مستويات مقبولة من الجاهزية، وقد أثرت التخفيضات في الميزانية العسكرية في الوحدات القتالية بصورة غير مناسبة؛ إذ أدى خفض القوات بنسبة 16% إلى انخفاض بنسبة 32% في حجم الألوية القتالية وتقليصات مماثلة في حجم ألوية القتال الجوي. وباختصار أصبح الجيش أصغر وأكبر في السن، وأكثر ضعفاً.

• أصبحت البحرية الأمريكية «أكثر جاهزية»: ازدادت درجة جاهزية القوات البحرية من «هامشية» في مؤشر العام الماضي إلى «قوية» في مؤشر العام الجاري، ولكن هذا حدث من خلال التضحية بالجاهزية الطويلة الأجل تلبيةً لمتطلبات التشغيل الحالية، وفي حين تحتفظ البحرية بوجود عالمي «معتدل»، فإن لديها قدرة قليلة على الاندفاع لتلبية متطلبات الحرب. وقد تسبب تأجيل عمليات الصيانة في إبقاء السفن راسية في عرض البحر؛ ما يؤثر في قدرة القوات البحرية على نشر القوات. كما أدى استمرار الخفض في الميزانية إلى عرقلة بناء السفن، وإعاقة البحرية عن تحسين وضعها، من الناحيتين الكمية والنوعية على مدى السنوات المقبلة.

• أصبح سلاح الجو «هامشياً»: لا يزال سلاح الجو الأمريكي يعاني نقصاً في عدد الطيارين بلغ (700) طيار، ونقصاً في موظفي الصيانة بلغ (4000) شخص، ما أثر في قدرته على خلق قوة قتالية كافية.

• أصبحت مشاة البحرية «هامشية»: واصلت البحرية تعاملها مع التحديات والجاهزية، مدفوعة بوتيرة عالية للعمليات، لكنها عانت انخفاض مستويات التمويل، وفي بعض الأحيان خلال عام 2016، لم يتوافر سوى أقل من ثلث الطائرات والمروحيات للعمل التشغيلي، كما أثر خفض النفقات على قدرات مشاة البحرية.

• أصبحت القدرات النووية «هامشية»: لا يزال التحديث والاختبار والاستثمار في القدرات الفكرية والمواهب من المشكلات الرئيسية التي تواجه القدرات النووية الأمريكية، فهي لا تزال تملك مجموعة محدودة جداً من الأسلحة ذات التصاميم والنماذج القديمة.

والأمريكي)، فقد أصبحت المنطقة مفضلة تماماً للعمليات العسكرية الأمريكية. أما منطقة الشرق الأوسط؛ فهي على النقيض من أوروبا؛ إذ إنها منطقة مضطربة لا تزال تمرّ بها الصراعات، وتخضع لأنظمة استبدادية، وتقطنها أعداد متزايدة من الإرهابيين والجهات المزعزعة للاستقرار، وعلى الرغم من تمتع الولايات المتحدة الأمريكية ببعض الشراكات القوية بالمنطقة، فإن مصالحها فيها تواجه تحديات أمنية وسياسية، مع اتساع الإرهاب العابر للحدود، والتهديد الآتي من إيران، وقد عملت القوات العسكرية الأمريكية على إنشاء البنية التحتية المناسبة هناك منذ 25 عاماً؛ من أجل تمكينها من مواجهة تلك التحديات.

وفي آسيا، بامتدادها الواسع، حيث تغطّي 30% من مساحة اليابسة في العالم، على الرغم من أن المنطقة تضم حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة، يتمتعون بالاستقرار والاقتصادات المتقدمة، فإن بُعد المسافة يجعل العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة صعبة من حيث الوقت المطلوب للنقلين البحري والجوي، ذلك التحدي الذي تفاقم عقب تقليص حجم الجيش الأمريكي.

ويقول التقرير إنه من خلال معرفة الظروف في كل منطقة يمكننا معرفة الاختلاف فيما بينها، من حيث التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات نشر القوات، ودعم العمليات القتالية هناك. وبصورة عامة؛ فإن البيئة التشغيلية العالمية الآن ترقى إلى فئة «المواتية»؛ وهذا يعني أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون قادرة على نشر القوة العسكرية في أي مكان بالعالم عند الضرورة، للدفاع عن مصالحها من دون معارضة كبيرة، أو مستويات عالية من المخاطر، على الرغم من أن الظروف في الشرق الأوسط (وربما أوروبا) يمكن أن تدفع بهذه النتيجة، بسهولة، إلى ما هو أسوأ من الوضع القائم، إذا ما استمرت الأوضاع في التدهور في عام 2017.

إلى ذلك، وبمنظرة مدققة في معطيات الوضع الراهن في العالم، وبناءً على المؤشر المذكور، يخرج التقرير بمجموعة نتائج وتقييمات لأداء الجيش الأمريكي، أهمها: • أصبح الجيش الأمريكي «ضعيفاً»: استمر الضعف في الجيش الأمريكي لأسباب مشابهة لتلك التي وردت

## هل يمكن أن يتنصل ترامب من الاتفاق النووي؟

أوضح مايكل روبين، كبير الباحثين في معهد أمريكيان إنتربرايز، في مقاله بموقع المعهد أن الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، وصف مراراً وتكراراً خطة العمل المشترك الشاملة (JCPOA)، أو ما يُسمَّى الاتفاق النووي، بأنه «أسوأ صفقة تم التفاوض حولها حتى الآن»، وأنه «كارثة».

الإيرانيين البتة لأنهم تلقوا مكافآت تعادل، ربما، جميع ما استثمروه في البرنامج النووي. وبالتالي ما الذي سيفعله ترامب بدلاً من ذلك؟ واجه تنفيذ خطة العمل المشترك الشاملة عقبات جراء تخوُّف كيري من تفسُّخ الاتفاق حال عدم إذعانه لإيران. ونادراً ما حقق الضعف فوزاً. وكان النظام الإيراني يدرك سداجة كيري وشخصيته، وقاده إلى طريق من شأنه تخفيف القيود التي تضمنتها خطة العمل المشترك الشاملة التي هي ضعيفة أصلاً. وهناك عدد

من القضايا -أنشطة إيران السرية للصواريخ الباليستية، وتجاوز إيران الحدود المسموح بها من الماء الثقيل، والتفسيرات بشأن أنظمة إيران المصرفية، ورفض إيران السماح بتفتيش قواعدها العسكرية- التي تساهل فيها كيري، الذي غالباً ما كان يتصرَّف كوكيل أعمال ومحام



عن إيران. ويقول الكاتب إن ترامب كان على صواب عندما قال: إن خطة العمل المشترك الشاملة معيبة، وتتضمَّن القليل لكبح جماح الطموحات النووية العسكرية الإيرانية. ولكن هذا لا يعني أن عليه التنصل من الاتفاق. وبشكل صحيح عليه تفسير الاتفاق بصورة تفتقد المرونة لإجبار إيران على التنصل من الاتفاق، وأن يكون مستعداً لفرض العقوبات، وإذا لزم الأمر استخدام الوسائل الأخرى لإجبار إيران ومعاقبته على عدم التزامها. وإذا كان ترامب يرغب حقاً في تحقيق النجاحات للولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن عليه الكشف عن كل الشركات الأوروبية والآسيوية التي تسعى إلى تحقيق مكاسب على المدى القصير عبر ضخِّ مواردها في البنية التحتية لإيران الداعمة للإرهاب من خلال التعامل مع الشركات التابعة لـ«الحرس الثوري».

وفي الوقت نفسه يمكنه التحرك لتقويض قدرة إيران على إدارة الإرهاب عن طريق مصادرة الحسابات، وتقييد الوصول إلى الدولار عن طريق قلب التفسيرات المغرضة لوزارة الخزانة في عهد أوباما، وأن يطلب من البحرية الأمريكية اتخاذ أماكنها تحسباً لأي مواجهة مع إيران في مياه الخليج العربي.

كان ترامب محقاً؛ فبعيداً عن خلق نظام مراقبة صارم؛ فإن صفقة وزير الخارجية، جون كيري، كانت سابقة جديدة في تراخي معايير التفتيش. وتتضمَّن الاتفاق تقصيراً في تلبية الشرط الذي وضعه الرئيس أوباما، ولم يرقَّ إلى الاتفاقات الدولية الماضية التي نجحت في تفكيك البرنامج النووي في كلِّ من جنوب إفريقيا وليبيا. وبدلاً من المصادقة على البروتوكول الإضافي لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»؛ فقد وعد المفاوضات الإيرانيون بالتزامه فقط. وسبق أن تهرَّبَت الحكومة الإيرانية من التزاماتها حالما تحققت لها ما تريده، ثم أصبحت تتفاخر بما حققت. ولا تزال عمليات التفتيش متقطعة، وآلية مراقبة العقوبات شبه معدومة. كما أن الاتفاق لا يعالج مشكلة الأنشطة النووية الخارجية، مثل الأنشطة التي يقوم بها العلماء الإيرانيون في كوريا الشمالية. وقد سمح كيري لإيران بالاحتفاظ بمنشآتها النووية تحت الأرض، والمزيد من أجهزة الطرد المركزي التي تفوق ما استخدمتها باكستان لبناء ترسانتها النووية.

ويتساءل الكاتب: هل يمكن أن يتهرَّب ترامب من الاتفاق النووي؟ من الناحية القانونية نعم؛ لأن الرئيس أوباما وافق على الاتفاق عبر مناورة قانونية ملتوية بدلاً من عرضه على «مجلس الشيوخ» للمصادقة عليه. إن قرار «مجلس الأمن الدولي» رقم 2231 تتضمَّن الكثير من بنود الاتفاق؛ ما يجعل رفضه أمراً صعباً، ولكن كما هي الحال مع جميع قرارات الأمم المتحدة، فإن هناك مجالاً كبيراً للمناورة، حيث سبق أن استغلت إيران ذلك بصورة فعلية (فيما يتعلق بتبرير أنشطتها حول الصواريخ الباليستية).

ولكن هل من الحكمة أن يتنصل ترامب من هذا الاتفاق؟ الإجابة عن ذلك كلا، حيث صاغ كيري الاتفاق بطريقة مكَّنت إيران من الحصول على مكافآتها منذ البداية. وقد يصرُّ الدبلوماسي البارِع على التدرُّج في تخفيف العقوبات، وإعادة الأصول المجمَّدة إلى إيران طوال مدة الاتفاق، ولكن كيري كان يائساً من الاتفاق، وقدم المكافآت إلى إيران منذ البداية. وإذا ما تنصَّل ترامب من الاتفاق؛ فإنه لن يضر



## النفط يرتفع 5% خلال الأسبوع وسط آمال بتوصل أوبك لاتفاق

أبداها الآخرون ترجح أن أعضاء أوبك قد يكونون على مقربة من التوصل إلى توافق مع اقتراب اجتماع الثلاثين من نوفمبر. وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت 37 سنتاً أو ما يعادل 0.8 بالمئة إلى 46.86 دولار للبرميل في أول زيادة



ارتفعت أسعار النفط في تسوية أمس الجمعة في ختام أسبوع قوي شهد ارتفاع الخام بدعم من التوقعات المتزايدة بأن تجد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) سبيلها إلى تقييد الإنتاج بنهاية هذا الشهر. وخلال الأسبوع ارتفع مزيج برنت

في أسبوعية في خمسة أسابيع. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 27 سنتاً أو ما يعادل 0.6 بالمئة إلى 45.69 دولار للبرميل في أول زيادة أسبوعية له في أربعة أسابيع. وكبح ارتفاع الدولار لأعلى مستوياته منذ 2003 أمام سلة من العملات يوم الجمعة صعود أسعار النفط. ويجعل ارتفاع الدولار النفط المقوم بالعملة الأمريكية أكثر تكلفة على المشتريين من حائزي العملات الأخرى.

والخام الأمريكي بنحو خمسة بالمئة في أول مكسب أسبوعي للخمسين منذ نحو شهر. وتقترب أوبك من الانتهاء هذا الشهر من أول اتفاق منذ عام 2008 لتقييد إنتاج النفط مع استعداد معظم الأعضاء لإبداء مرونة أكبر مع إيران بشأن حجم الإنتاج حسبما قال وزراء ومصادر. وظلت إيران حجر العثرة الرئيسي أمام الاتفاق. وبينما لم ترد طهران على المقترح فإن المرونة التي

## سي.إن.بي.سي تتوقع وصول إنتاج غاز البترول الصيني إلى 30.3 مليون طن بحلول 2020

قالت شركة البترول الوطنية الصينية (سي.إن.بي.سي) أمس الجمعة إن إنتاج الصين من غاز البترول المسال سيصل إلى 30.3 مليون طن بحلول 2020. وزاد إنتاج الصين من غاز البترول المسال في أكتوبر 22.7 بالمئة عن مستواه قبل عام ليصل إلى 3.10 مليون طن وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء.

## الذهب ينزل إلى أدنى مستوى في 5 أشهر ونصف مع صعود الدولار



المعادن النفيسة الأخرى انخفضت الفضة 1.5 بالمئة إلى 16.42 دولار للأوقية مسجلة أدنى مستوى لها منذ الثامن من يونيو في حين هبط البلاتين 2.4 بالمئة إلى 911 دولاراً للأوقية وهو أدنى مستوى منذ أواخر فبراير. وارتفع البلاديوم 0.03 بالمئة إلى 726.70 دولار للأوقية متجهاً لتحقيق ثالث مكاسبه الأسبوعية بدعم من آمال بأن تؤدي زيادة الإنفاق على البنية التحتية الأمريكية إلى تعزيز الطلب.

هبط الذهب، أمس الجمعة، إلى أدنى مستوياته منذ أواخر مايو الماضي مع صعود الدولار إلى أعلى مستوى في أكثر من 13 عاماً ونصف العام وسط توقعات برفع أسعار الفائدة الأمريكية الشهر القادم وزيادة الإنفاق المالي من قبل إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بعد توليه المنصب. وتتجه العملة الأمريكية إلى تسجيل أفضل أداء على مدى أسبوعين أمام الين منذ عام 1988 بعدما بلغت أعلى مستوى لها منذ أوائل 2003 أمام سلة من العملات مع فوز ترامب بالرئاسة والذي أذكى التكهنات بمزيد من الإنفاق على البنية التحتية وخفض الضرائب لتحفيز الاقتصاد الأمريكي. وأثر ذلك سلباً في الذهب المقوم بالدولار ما أدى إلى هبوطه إلى أدنى مستوى منذ الثلاثين من مايو عند 1203.52 دولار للأوقية. ونزلت أسعار المعدن الأصفر في المعاملات الفورية أكثر من واحد بالمئة منذ بداية الأسبوع وأكثر من 130 دولاراً للأوقية من ذروتها في فترة ما بعد الانتخابات متأثرة بقفزة الدولار وارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية. ومن بين

## تماشياً مع مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة بتخصيص 2016 عاماً للقراءة «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يهدي «دائرة الأشغال والخدمات العامة» في أم القيوين مجموعة من أحدث إصداراته

المختلفة على مستوى الدولة، ومن منطلق إيمانه بأهمية تعزيز العمل المؤسسي الجماعي بما يخدم مسيرة التنمية والتطور في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقام الوفد خلال الزيارة بإهداء «دائرة الأشغال والخدمات العامة» في أم القيوين نسخاً من أحدث إصداراته العلمية والأكاديمية، بهدف تعظيم قيمة القراءة، وتشجيع اقتناء الكتب، وتعزيز الحركة الثقافية في المجتمع الإماراتي، وذلك تماشياً مع مبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- بتخصيص 2016 عاماً للقراءة، وإسهاماً منه في إنجاح هذه المبادرة. وتتضمن هذه الإهداءات مجموعة قيّمة من الكتب والدراسات العلمية المميّزة، أهمها كتاب «بقوة الاتحاد: صاحب السمو الشيخ

قام وفد من «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» مؤخراً، بزيارة لمقر «دائرة الأشغال والخدمات العامة» في أم القيوين، وقد التقى الوفد عدداً من المسؤولين في الدائرة، وناقش خلال اللقاء سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، فيما يخدم أهداف التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويحقق رؤية القيادة الرشيدة للدولة، وتم التركيز في النقاش على القضايا محل الاهتمام المشترك، وكيف يمكن للمركز، من خلال كتبه ودراساته ومؤتمراته وندواته المتخصصة، أن يسهم في دعم مسيرة التنمية الشاملة بالدولة.

وتأتي هذه الزيارة في إطار الدور المجتمعي لـ«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، وحرصه على دعم الجهات والمؤسسات الوطنية



الكتب الأكثر مبيعاً في تصنيف القارئ الإلكتروني «كيندل» (Kindle) التابع لـ«أمازون»، وعلى خمسة نجوم في موقع «بارنز آند نوبل» (نوك بوكس Nook Books)، وخمسة نجوم في موقع «كوبو» (Kobo Books)، وخمسة نجوم في موقع «آيتيونز» (iTunes)، كما عُقدت حول الأفكار الواردة فيه الكثير من المحاضرات والندوات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها، وتحدثت عنه عشرات المقالات والتقارير في وسائل الإعلام المختلفة، باهتمام محلي وإقليمي وعالمي واسع، ولاقى إشادة كبيرة من الباحثين والأكاديميين والأوساط الثقافية والفكرية منذ صدوره؛ وقد اعتمدته وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة ليكون ضمن المنهج الجديد للدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، الذي يتم تدريسه لطلاب الصف الثاني عشر، ويعود ذلك كله إلى أن الكتاب يتعامل مع واحدة من أهم القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي في وقتنا الراهن، التي هي مواجهة الفكر المتطرف والتنظيمات الإرهابية، التي أصبح انتشار أفكارها من أكثر التهديدات التي تواجه الأمن والاستقرار العالميين. وكذلك كتاب «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد» باللغتين العربية والإنجليزية، الذي يسلط الضوء على بنية القوة والسيادة والنفوذ ومساراتها وهيكليتها في النظام العالمي الجديد خلال العقود المقبلة؛ للمساهمة في فهم ما يدور إقليمياً وعالمياً. بالإضافة إلى كتاب «وسائل التواصل الاجتماعي: من القبيلة إلى الفيسبوك» باللغتين العربية والإنجليزية، الذي يرصد تأثير ما أحدثته شبكات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة من تحوّل كبير في المجتمعات، حيث تحولت من التفكير بعقلية القبيلة إلى التفكير بأسلوب «الفيسبوك».

زايد بن سلطان آل نهيان.. القائد والدولة»، الذي يقدّم دراسة معمّقة لمولد دولة الاتحاد، وللدور المحوري لقائدها، المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- وإرثه الطيب، ويتبنّى الكتاب منهجاً علمياً في تحليله التجربة الاتحادية الفريدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال الوقائع التي تم توثيقها توثيقاً دقيقاً؛ ما يجعله سجلاً بالغ الأهمية يرصد مرحلة مهمة في التاريخ المعاصر لمنطقة الخليج العربي.

وتضمّنت الإهداءات كذلك عدداً من مؤلفات سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، منها كتاب «بصمات خالدة.. شخصيات صنعت التاريخ وأخرى غيرت مستقبل أوطانها» باللغتين العربية والإنجليزية، ويتناول الكتاب سيرة 22 شخصية عالمية بارزة، لها بصماتها في بلادها والعالم بمجالات السياسة والاقتصاد والتنمية والفكر والعلم وغيرها، ومثلت مواقفها وإنجازاتها وإبداعاتها وعبقريتها وقوة إرادتها مصدر إلهام لأجيال بعد أجيال، من خلال ما رسّخته من قيم إيجابية وما قدّمته من دروس وعبر، لوضع أسس صلبة تساعد على مواجهة تحديات العصر وأزماته. وكتاب «السراب»، الفائز بـ«جائزة الشيخ زايد للكتاب 2016- فرع التنمية وبناء الدولة»، والذي حظي باهتمام محلي وإقليمي وعالمي واسع، وصدرت مؤخراً طبعة جديدة منه باللغة الألمانية، بعد الإقبال الكبير على طبعاته باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والأوردية، ومن المقرر أن تصدر طبعات منه بلغات أخرى، مثل الروسية والصينية والإسبانية وغيرها؛ ولاسيّما بعد الرواج الكبير الذي حققه الكتاب في المواقع الإلكترونية العالمية المتخصصة ببيع الكتب حول العالم، وفي مقدمتها موقع «أمازون»، حيث حصل على المرتبة الأولى ضمن





## «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» ينظم محاضرة عن «التسامح في الإمارات»



«البرنامج الوطني للتسامح»، وإلى المحاور الرئيسية للبرنامج، وأهم المبادرات في كل محور، بالإضافة

نظّم «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» محاضرة بعنوان «التسامح في الإمارات»، وذلك يوم الأربعاء الموافق السادس عشر من نوفمبر 2016، في «قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان» بمقر المركز في أبوظبي، قدّمها الأستاذ يوسف محمد النعيمي، المسؤول الإعلامي في مكتب معالي وزيرة الدولة للتسامح، الذي استهلّ محاضرتَه بتوجيه الشكر الجزيل إلى المركز ومديره العام سعادة الدكتور جمال سند السويدي، وأعرب النعيمي عن تقديره للدور الحيويّ الذي يقوم به المركز لخدمة مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، وعملية صنع القرار، مشيراً إلى أن للمركز دوراً مهماً في مجال نشر التسامح، وترسيخ قيمه الأساسيّة، من خلال آليات عمله المختلفة، ومنها إصداراته المتميّزة وما ينظمه من مؤتمرات ومحاضرات وندوات وورش عمل.

وقد تطرّق المحاضر إلى الأسس، التي بُني عليها





على الخريطة العالمية. وأشاد المحاضر بالجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لنشر قيم التسامح على الصعيدين الداخلي والدولي، منوهاً في هذا السياق بالإيمان العميق لقيادتها الرشيدة بتعميم قيم التسامح وقبول الآخر، وترسيخها.

وخلال المحاضرة تم عرض مجموعة من الأقوال الخاصة بالتسامح للمغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- ولصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- ولأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- ولصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب

إلى التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل تعزيز قيم التسامح والوئام، ونبذ العنف والتطرف محلياً وإقليمياً ودولياً. وفي هذا الإطار أكد المحاضر أن التسامح يُعدُّ قضية خالدة في النهج الذي اتبعته دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام 1971، مشيراً إلى أن المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- وإخوانه مؤسسي الاتحاد، كانوا حريصين على بناء دولة تسودها روح المحبة والوئام والسلام، وتنبذ العنف والكراهية، ولفت النعيمي النظر إلى حقيقة تميّز الدولة بمناخها الاجتماعي والثقافي المتسامح في ظل انتشار خطاب الكراهية والعنصرية بمنطقة الشرق الأوسط؛ ما جعل الإمارات في مرتبة متميزة



والاتحاد النسائي العام؛ من أجل نشر قيم التسامح، ومكافحة ثقافة العنف والتطرف والتعصب.

واختتم المحاضر حديثه بالقول إن دولة الإمارات

العربية المتحدة، وفي

ظل سعيها من خلال

آليات متعددة إلى

نشر قيم التسامح، تركّز

بشكل خاص على فئة

الشباب؛ لأنها الفئة

التي تصنع المستقبل،

لغرس هذه القيم في

عقولهم وثقافتهم، وهي في هذا الصدد تسعى إلى

تعزيز التواصل مع هذه الفئة في الجامعات والأندية

الرياضية.

وأشار النعيمي إلى أن الدولة تعمل على تعزيز

المحتوى العلمي للتسامح؛ وذلك عبر آليات مختلفة

مثل تأسيس موقع إلكتروني خاص بثقافة التسامح،

وإعداد برامج إذاعية وتلفزيونية لتعزيز هذه الثقافة،

ووضع دليل خاص بالتسامح يكون نبراساً لنشر

قيم هذه الثقافة ومضامينها الرئيسية، مؤكداً أن

أفراد المجتمع أنفسهم لهم دور كبير في نشر قيم

التسامح من خلال معاملاتهم اليومية والروتينية

في مختلف مواقع العمل وأماكن تفاعلهم وتواصلهم

المختلفة.



القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- وسمو

الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية

والتعاون الدولي، ومعالى الشخة لبنى القاسمي،

وزيرة دولة للتسامح،

وسعادة الدكتور جمال

سند السويدي، مدير عام

مركز الإمارات للدراسات

والبحوث الاستراتيجية.

وقد أكدوا جميعاً أهمية

تعزيز قيم التسامح في

الداخل والخارج حتى

تبقى الإمارات نموذجاً يُحتذى به على مستوى العالم.

وأكد المحاضر أن «البرنامج الوطني للتسامح»

يهدف إلى غرس قيم التعايش والوئام في المجتمع؛

مشيراً بشكل أساسي إلى حزمة من الخطوات

والمبادرات التي تم اتخاذها لتحقيق هذا الهدف

النبيل، ومنها تأسيس وزارة خاصة بالتسامح، وتأسيس

«المعهد الدولي للتسامح»، وإطلاق «جائزة محمد

بن راشد للتسامح»، والقانون الاتحادي رقم (2)

لعام 2015، الذي أصدرته الدولة لمكافحة التمييز

والكراهية، و«مركز هداية» الذي يتمحور هدفه حول

مكافحة التطرف العنيف. وقال المحاضر إن «البرنامج

الوطني للتسامح» سيكون له الكثير من المبادرات مع

عدد من الوزارات والمؤسسات، مثل وزارة الداخلية،